ثبات وتيرة نمو عدد السكان المواطنين وانتعاش قوي للتوظيف

«الوطني»: نمو توظيف الكويتيين بـ 3,7٪ والوافدون الأقل تاريخياً عند 4,3٪

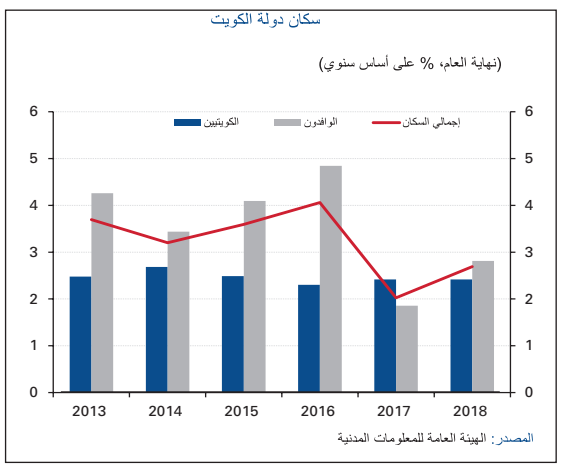

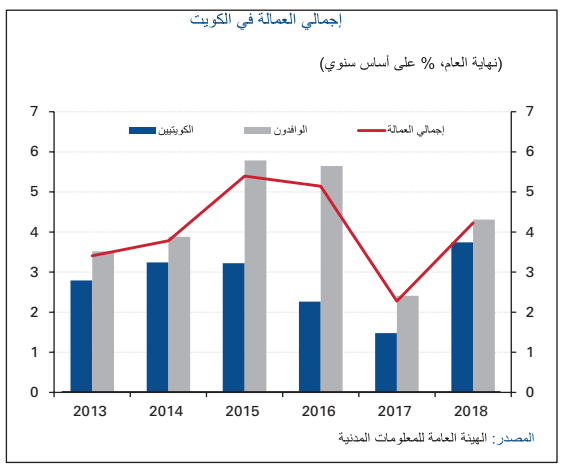

- نمو التوظيف بين الكويتيين يشهد انتعاشاً قوياً
- ارتفاع نمو توظيف الوافدين في القطاع الخاص إلى 4,6٪

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن النمو السكاني تراوح قريبا من أدنى مستوى له في عدة سنوات خلال 2017 و2018، وذلك بسبب تباطؤ نمو عدد الوافدين، حيث ساهمت جهود التكويت وارتفاع الرسوم الإدارية في ضعف نشاط تعيين العمالة الوافدة.

وبحسب آخر البيانات السكانية التي تصدر مرتين في السنة، ارتفع عدد السكان في الكويت 2,7٪ على أساس سنوي في 2018 ليبلغ 4,6 ملايين، وتعد هذه النسبة أعلى من نسبة 2017 والبالغة 2٪، على الرغم من أنها أقل بكثير من النسبة المسجلة لعام 2016 والبالغة 4,1٪ والتي كانت الأعلى منذ سنوات. ويعود هذا التراجع في النمو السكاني بشكل رئيسي إلى تباطؤ نمو عدد الوافدين إلى 2,8٪ على أساس سنوي في 2018 مقابل 4,8٪ على أساس سنوي في 2016، وكان أقل بكثير من المعدل السنوي البالغ 5٪ الذي شهدناه في 2008 - 2009 والذي كان أعلى معدل في عدة سنوات. ويأتي هذا وسط تراجع نمو التوظيف وارتفاع تكاليف المعيشة، بالاضافة إلى تراجع أفراد عائلات الوافدين مؤخرا، حيث تراجع عدد الأولاد والنساء بمعدل 0,8٪ و1٪ على أساس سنوي على التوالي في 2017 و2018.

ثلث الكويتيين دون سن 15

وأضاف التقرير أن معدل نمو عدد الكويتيين دون سن 15 تباطأ من حوالي 2٪ على أساس سنوي في 2013 إلى 1٪ على أساس سنوي في 2018، إلا أن تلك الفئة العمرية لا تزال تمثل أكثر من ثلث عدد السكان، مقارنة بمعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 30٪. ويبرز هذا الأمر الحاجة إلى المزيد من الوظائف في السنوات القادمة من أجل استيعاب الشريحة السكانية الكبيرة من فئة الشباب التي ستدخل لاحقا إلى القوى العاملة.

انتعاش نمو التوظيف

وذكر التقرير انه بعد أن سجل 2017 واحدا من أضعف السنوات على الإطلاق من حيث نشاط التعيين، نتيجة لترشيد النفقات وتشديد سياسة التكويت، شهد 2018 (نهاية السنة) انتعاش نمو التوظيف بنحو كبير، مع تحسن وتيرة تعيين الكويتيين والوافدين. ولكن نمو مجموع التوظيف البالغ 4,2٪ على أساس سنوي يبقى دون المعدلات التي شهدناها في السنوات السابقة (2015 - 2016)، وذلك لأن نمو الوظائف الكويتية بلغ مستوى مرتفعا في 2018 بنسبة 3,7٪ على أساس سنوي (معظمه في القطاع العام)، في حين كانت نسبة نمو توظيف الوافدين أقل تاريخيا عند 4,3٪ على أساس سنوي، وذلك بسبب استمرار تراجع أعداد الوافدين في القطاع العام.

تراجع عدد الوافدين في القطاع العام

واشار التقرير الى استمرار تراجع عدد الموظفين الوافدين في القطاع العام في 2018، وذلك بسبب التركيز على التكويت في القطاع الحكومي، ولكن في المقابل ارتفع نمو التوظيف في القطاع الخاص بين الوافدين إلى 4,6٪ على أساس سنوي مقارنة بالنسبة البالغة 3,4٪ على أساس سنوي التي شهدناها في 2017.

ويرجع استمرار الارتفاع في توظيف الوافدين في القطاع الخاص بشكل رئيسي إلى ارتفاع التوظيف في قطاعي البناء والعقارات، نتيجة المشاريع العامة (بحسب خطة التنمية الكويتية) وكذلك مشاريع البناء والعقار في القطاع الخاص، حيث إن نسبة التكويت المستهدفة لهذه النشاطات تبقى منخفضة، وذلك لأن غالبية العاملين في هذين القطاعين هم عمال من ذوي المهارات المنخفضة. وبالفعل، فإن نمو توظيف الوافدين في قطاعي البناء والخدمات العقارية حاليا، بالمقارنة مع بيانات نهاية 2012، هو أعلى بنسبة كبيرة تبلغ 127٪ و88٪ على أساس سنوي على التوالي. وعلى عكس القطاع العام حيث سيتم استبدال العمالة الوافدة بالكامل في نهاية المطاف بالكويتيين، لكن الوظائف في بعض نشاطات القطاع الخاص المحددة مثل البناء والعمالة المنزلية ستبقى للوافدين في المستقبل المنظور.

الأوضاع السياسية والأمنية في سورية ما زالت تنعكس على الحالة الاقتصادية للشركة

«الكويتية ـ السورية» تبدأ أعمال البناء والتشييد لمشروع «البارك ريزيدانس»

- الفارس: أصول الشركة في الكويت وضعها جيد وقيمتها 5,1 ملايين دينار
- استثمارات الكويت غالبيتها عقارات وقيمتها السوقية 4,6 ملايين دينار

الرئيس التنفيذي محمود عبدالخالق النوري مترئسا الجمعية العمومية أمس

يوسف لازم

قال رئيس مجلس إدارة شركة الكويتية ـ السورية القابضة فوزان الفارس إن الأوضاع السياسية والأمنية في سورية ما زالت تنعكس على الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث تتركز بها معظم استثمارات الشركة، وتشير الاتصالات السياسية الدولية والإقليمية الى هدوء الأوضاع الداخلية في سورية ودخولها مرحلة الاستقرار النسبي.

واكد الفارس أثناء كلمته في تقرير مجلس ادارة الشركة للسنة المالية 2018 خلال الجمعية العمومية العادية «المؤجلة» المنعقدة امس، عن استمرار أعمال تنفيذ مشروع البارك ريزيدانس، والواقع في منطقة يعفور، حيث تم استخراج التراخيص اللازمة للمرحلة الاولى للمشروع، كما تم الانتهاء من حفر أرض المرحلة الاولى وتم فتح باب الحجز وتم توقيع عقود البيع لعدد من الوحدات السكنية وتسلم مقدمات الحجز، ومن المتوقع خلال الربع الثاني من 2019 البدء في أعمال البناء والتشييد للجزء الأول من بنايات المرحلة الاولى.

وأشار الفارس إلى أن الشركة حققت خسائر في نهاية 2018 بلغت 573 ألف دينار نتيجة تجميع البيانات المالية للشركة المالكة للمشروع في سورية والمثبت بها نفقات ومصروفات إدارية. أما بخصوص أصول الشركة في الكويت، فإن وضعها جيد وتبلغ قيمتها 5,1 ملايين دينار أي ما نسبته 19٪ من إجمالي الأصول، وتتمثل معظمها في عقارات بالكويت قيمتها 4 ملايين دينار واستثمارات بالقيمة العادلة 612 ألف دينار والنقد المعادل 534 الف دينار، وتحقق الاستثمارات بالقيمة العادلة والعقارات، عوائد شهرية جيدة، علما أن القيمة السوقية للعقارات تبلغ 4,6 ملايين دينار طبقا للتقييمات المعدة في نهاية العام، في حين أنها مسجلة في دفاتر الشركة بمبلغ 4 ملايين دينار.

وبلغت موجودات الشركة في 2018 غير المتداولة 21,3 مليون دينار بعد أن كانت في 2017 ما قيمته 14,3 مليون دينار، والموجودات المتداولة 5,7 ملايين دينار في حين كانت 10,2 ملايين في 2017، وإجمالي الموجودات 27 مليون دينار مقارنة بـ 24,5 مليونا في 2017، وبلغ إجمالي حقوق الملكية «لمساهمي الشركة» 18,2 مليون دينار بعد أن كانت 19,9 مليون دينار في 2017، وإجمالي المطلوبات 4,5 ملايين بعد أن كانت 266 ألف دينار في 2017، وصافي إيرادات الاستثمارات لـ 2018 بلغ 65 ألف دينار وإجمالي المصروفات 958 ألف دينار وصافي الخسائر 573 ألف دينار، وانخفضت الأرصدة المدينة بمبلغ 2,5 مليون دينار.

وانخفضت حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة، بنسبة بلغت 9٪ وذلك من مبلغ 19,9 مليون دينار بنهاية عام 2017، الى مبلغ 18,2 مليون دينار بنهاية عام 2018، بإجمالي مبلغ 1,6 مليون دينار، ويرجع ذلك الى خسائر الفترة، وأيضا الى الارتفاع في قيمة احتياطي التغير في ترجمة بيانات مالية بالعملة الأجنبية، والناجم عن تجميع أرصدة الشركات التابعة في سورية، وبلغت قيمة الالتزامات مبلغ 4,5 ملايين دينار في 31 ديسمبر 2018.

وذكر الفارس أن الشركة حققت خسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، بلغت 573 ألف دينار، مقارنة بأرباح بلغت 580 ألف دينار عن عام 2017، لانخفاض توزيعات الأرباح المستلمة خلال الفترة الحالية، وارتفاع الخسائر الناتجة عن فروقات أسعار الصرف بنسبة 70٪ من 20 ألف دينار الى 69 ألف دينار بزيادة بلغت 49 ألف دينار، وبلغت الخسائر الناتجة عن اقتناء الشركات التابعة مبلغ ألف دينار بسبب انخفاض أسعار الصرف، وبلغ إجمالي المصروفات عن العام الحالي مبلغ 578 ألف دينار بارتفاع عن مصروفات العام السابق، والتي بلغت 419 ألف دينار. ويرجع السبب في ارتفاع المصروفات الى قيام الشركة بتجميع البيانات المالية للشركة التابعة في سورية والمثبت بها تكاليف إدارية وتسويقية خاصة بالمشروع.

ووافقت الجمعية العامة العادية للشركة على كل بنود جدول الأعمال ما عدا البندين الأخيرين المتعلقين بشأن قبول استقالة مجلس الإدارة وانتخاب مجلس إدارة جديد وتأجيلهما، كما وافقت العمومية على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2018.

دراسة

«البيروقراطية».. وآليات المعالجة العصرية

علي حبيب الأمين

البيروقراطية ساهمت في انهيار دول كبرى مقابل دول لا ترى عنها بديلاً

المكننة والربط الآلي.. بداية الطريق للقضاء على «الروتين الإداري»

البيروقراطية قادرة على إنتاج نفسها والولوج في الثغرات الإدارية المترهلة

بيروت: استعرض الخبير الاقتصادي علي حبيب الأمين في دراسة مفهوم البيروقراطية ونشأتها تاريخيا، وأثرها على الإدارة والإنتاج، وآليات المعالجة العصرية لها بعد ان تسللت إلى معظم الإدارات حول العالم وأصبحت آفة نجحت بعض الإدارات في تشخيصها، وفي وضع آلية للقضاء عليها وقطعت أشواطا في هذا الطريق، في حين بقيت غيرها عاجزة عن التشخيص أو المعالجة بشكل كامل وسقطت ضحيتها.

وتوصلت الدراسة إلى ان عملية الربط بين مفاصل القطاع العام فيما بينها من جهة وبين العام والخاص من جهة أخرى من خلال «الحكومة الإلكترونية»، شكلت أساسا جيدا يبنى عليه في مكافحة بيروقراطية القطاع الخاص ومركزية قرارات مؤسساته، كما ساهمت في حماية العميل وحصنت أمنه وعززت الاستقرار الاقتصادي لما فيه المصلحة العامة، تماما كما ساهمت في مكافحة بيروقراطية القطاع العام بكل أشكالها.وفيما يلي الدراسة:

من حيث المعنى الحرفي تنقسم كلمة البيروقراطية إلى قسمين «البيرو» ومعناها المكتب (بالفرنسية)، و«قراطية» معناها السيادة (باليونانية) أي سيادة المكتب، وهي اليوم ترمز إلى «الروتين الإداري»، وينسب بعض الخبراء ظهور البيروقراطية بشكلها البسيط إلى زمن الفراعنة والصينيين القدماء، وقد جرى الحديث عنها لأول مرة بشكل موثق في فرنسا القرن السابع عشر، لكن أول ظهور فعلي لهذه النظرية كان في ألمانيا القرن التاسع عشر، واعتمدت بشكل أساسي ومنهجي في بعض الدول الكبرى مع بداية الثورة الصناعية لتسهيل إدارة الإنتاج في ظل غياب قنوات التواصل المباشرة بين قطاعات الإنتاج المختلفة، ومنها انتشرت في العالم، والبيروقراطية هي نظام إداري قائم على مركزية القرار والذي يصدر بشكل هرمي من الرأس إلى القاعدة مع تأكيد عدم جواز الاتصال أو ممارسة الأعمال الإدارية إلا من خلال قنوات هذا التدرج والتسلسل الإداري، وينص هذا النظام على ضرورة تطبيق القرارات الصادرة من «المكتب» بمنتهى الصرامة بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، لاحقا وبعد فترة طويلة من التطبيق اختلفت الآراء حوله، فبعض الإداريين يرى أنه ضرورة لا يمكن أن تقوم الإدارة بدونه، ويرى غيرهم أنه ليس سيئا بالمطلق، في حين يرى البعض الآخر أن هذا النظام البيرقراطي هو مرض إداري يجب مكافحته والتخلص منه.

وبالممارسة الطويلة تبين أن سيادة «المكتب» والمنوط به حصرا إصدار القرارات الإدارية لتطبق على أرض الواقع تؤدي إلى تغيب آراء الموظفين وتجاهل شكاوى المراجعين وتتسبب بعدم الاطلاع عليها نتيجة غياب الآليات المعتمدة، في حين أن الموظفين في مواقع العمل والتنفيذ، ومراكز استقبال المراجعين (على سبيل المثال) مدركون أكثر من سواهم للمشاكل التي تعترضهم والعراقيل التي تواجه المراجعين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات لأنهم على تماس يومي معهم، وقد تسببت طبيعة النظام البيروقراطي وغياب التنسيق في تعارض قرارات المكتب الإداري المعني مع قرارات مكاتب أخرى موازية له بسبب مركزية القرار في كل مكتب، في الوقت الذي يفترض به أن تتكامل فيما بينها، وفي هذه الحالة ما هو مصير المعاملات الإدارية المختلفة في حال تعارضت سيادة المكتب (أو الإدارة) وقراراته مع الإجراءات على أرض الواقع بشكل جزئي أو كلي في ظل غياب قنوات اتصال عكسية من القاعدة إلى رأس الهرم.

لكن هذه الإشكالية لم تكن العيب الوحيد الذي أثبتت من خلاله البيروقراطية أنها مصدر لتعقيد الإجراءات بل برزت إشكاليات أخرى، نتيجة التقيد الحرفي بنص القانون والتمسك الشكلي بظواهر التشريع والنظر إلى الموظف لا على أساس أنه إنسان متخصص في مجاله، إنما على أساس أنه مجرد آلة لتنفيذ القرارات الصادرة من المكتب بدون ترك أي هامش للاجتهاد والمبادرة المنتجة والإبداع الإداري، خاصة مع وجود هذا الكم الهائل من القواعد التنظيمية الصارمة واللوائح الإدارية المعتمدة والتوجيهات التي يفترض منه الالتزام بها بدون نقاش أو إبداء رأي، مما يؤدي إلى تدني مستوى الكفاءة عنده ويؤثر على مستقبل تطوره الوظيفي، وينعكس سلبا على إمكانية تطور الإدارة بشكل عام، هذه التداعيات والأسباب مجتمعة دفعت بأكثر الدول التي اعتمدت هذا النظام في الفترات السابقة إلى الانقلاب عليه وعملت على مكافحته فيما بعد لما تتسبب به من تخبط إداري كان ضحيته الموظف والمراجع على حد سواء، إلا أن مشكلة البيروقراطية لم تعد محصورة بالدول التي سبق أن اعتمدتها عن سابق إصرار وتصميم بل تسللت إلى معظم الإدارات حول العالم وأصبحت آفة عالمية نجحت بعض الإدارات في تشخيصها، وفي وضع آلية للقضاء عليها وقطعت أشواطا في هذا الطريق، بعد أن لمست نتائجها في عرقلة العمل الإداري والإنتاج، في حين بقيت غيرها من الإدارات عاجزة عن التشخيص أو المعالجة بشكل كامل وسقطت إدارات أخرى ضحيتها، حيث ساهمت البيروقراطية في انهيار وتفكك دول كبرى (الاتحاد السوفييتي)، مقابل إدارات ودول تعايشت معها وأمنت عليها ومازالت مقتنعة بها ولا ترى عنها بديلا، بل وعمدت إلى تصديرها من خلال العناصر الإدارية التي تتنقل بين الدوائر العامة وخاصة. وقد أثبتت التجارب أن البيروقراطية تملك المقدرة على إنتاج نفسها والولوج من خلال الثغرات الإدارية، كما أثبتت قدرتها على التأقلم مع مختلف الظروف في كل نظام إداري على حدا حسب طبيعة هذه الإدارة ومدى الترهل فيه.

إن الفوضى في إقرار القوانين، وعدم مراعاة إمكانية اطلاع المراجعين عليها وعلى تحديثاتها وعدم الشفافية، والتفاوت بين ما هو مطلوب على أرض الواقع من إجراءات وبين لوائح الشروط والوثائق المعلنة سلفا ينتج عنه «روتين إداري» جاف وصلب يفتقر إلى الحيوية والمرونة ويعقد الإجراءات ويؤخر المعاملات بالأخص أن بعض هذه المعاملات تحتاج الى أكثر من إجراء في أكثر من مؤسسة ودائرة وبالتالي فإنها تدور في عدة حلقات مفرغة من الروتين في كل مؤسسة من المؤسسات وما يتسبب به ذلك من هدر للجهود والوقت، مع العلم أن هناك دوائر في إدارات كثيرة حول العالم تعمد إلى إصدار قرارات تفرض فيها حتى على موظفيها إجراءات روتينية داخلية في كل مناسبة وهذا يتطلب منهم الانشغال عن مراكز عملهم بهدف ملاحقة المعاملات في كل مرة، في الوقت الذي تستطيع فيه هذه الدوائر الاحتفاظ بأرشيف كامل عن موظفيها يخضع للتحديث باستمرار عند كل جديد، تعود إليها عند الحاجة وتكون هذه العملية أول خطوة من خطوات مكافحة الروتين الإداري داخليا، وتضمن من خلال هذا الإجراء بقاء كل موظف على رأس عمله، لأن إشغالهم بهذه الإجراءات سوف يؤدي إلى تعطيل المراجعين، المفترض أن يقوم هؤلاء الموظفون بمتابعة معاملاتهم، في المقابل تشكل عملية التعاون والتنسيق وتفعيل خطوط التواصل الآلي من خلال الربط بين الدوائر والإدارات الحكومية المختلفة فرصة لتبادل المعلومات والمعطيات والاطلاع على الوثائق فيما بينها بالسرعة القصوى، ما يجنب موظفو القطاع العام كمرحلة أولى عناء التنقل بين الوزارات والأقسام وبالتالي يسهل حصولهم على معاملاتهم في وقت وجهد قياسيين، ولاحقا تستكمل هذه الخطوات لتشمل موظفي القطاع الخاص وباقي شرائح المجتمع، وبذلك تبدأ فعليا عملية الإصلاح الإداري القائمة على مكافحة الترهل والحد منه والاستغناء عن الوحدات الإدارية التي لا تمارس أي صلاحية أو تلك التي لم يعد لها أي دور بفعل الربط والاستفادة من عناصرهما في مكان آخر، وهذا الأمر يتطلب تطوير الآليات المتبعة بشكل مستمر، والاستفادة من الوسائل العلمية المتاحة وإعداد الكوادر من الموظفين المتخصصين في مجالهم وإعطائهم هامشا من الصلاحيات التي تتيح لها رفع التوصيات المتعلقة بالمشاكل والعراقيل التي تعترضهم أو تلك التي تعترض المراجعين إلى الجهات المعنية بشكل مباشر من القاعدة إلى رأس الهرم من خلال قنوات التواصل الحديثة، تمهيدا لحلها وإصدار القرارات المناسبة فيها ووضعها موضع التنفيذ.

تعتبر المكننة والربط الآلي بداية الطريق للقضاء على البيروقراطية بشكل نهائي في الإدارات العامة وصولا إلى إنشاء ما يعرف بـ«الحكومات الالكترونية» التي تؤمن الربط بين المؤسسات العامة وتنظم الإدارة فيها وترفع جودة إنتاجيتها بشكل عام وتضمن إنهاء معاملات المراجعين بأقل جهد وأسرع وقت، الأمر الذي سيؤدي دون شك إلى القضاء على الترهل والفساد الإداري (خاصة في الدول النامية) ويساهم في تخفيف الضغط على المرافق والطرقات ويخفف زحمة السير التي تنتج عن التردد المستمر على الدوائر والوزارات، إلا أن مشاكل البيرقراطية لم تقتصر على القطاع العام، فقد تسببت مركزية القرارات الإدارية والمكتبية، وتعارض القوانين الداخلية وغياب التنسيق بين المؤسسات المالية والبنوك الخاصة القائمة بشكل مستقل في مشاكل اقتصادية كبيرة وصلت حد الانهيار والإفلاس، ولم تقتصر تبعات خسائرها على القطاع الخاص فقط، بل أدت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم انطلاقا من الولايات المتحدة عام 2009 إلى ترسيخ ضرورة مكافحة بيروقراطية مؤسسات القطاع الخاص ومركزية النظم في مرافقه المالية بشكل جدي (بعد أن كانت شكلية)، والإيعاز للجهات الحكومية المختصة لمراقبتها وتنظيمها والإشراف عليها وإلزامها بقوانين جديدة ومعايير موحدة لضمان عدم تكرر أزمات اقتصادية مشابهة، بحيث يكون القطاع الخاص جزءا من الحكومة الالكترونية، وذلك من خلال ربط جميع المؤسسات المالية التي تقدم القروض وتتبع نظام الأقساط والمرابحة والفائدة فيما بينها بطريقة آلية تستطيع كل مؤسسة من خلالها الاطلاع على معاملات عملائها وبياناتهم ومستوى التزامهم في جميع المؤسسات المالية والشركات الأخرى التي تعاملوا أو يتعاملون معها سواء أكانت منافسة أو غير منافسة، وتحديد إمكانية الموافقة على طلب القرض والشراء من خلال مقارنة دخل العميل بحجم القروض التي سبق وحصل عليها من مختلف المؤسسات والتأكد من قدرته على السداد قبل إعطائه الموافقة، هذه الخطوة جاءت بعد اندفاع أعداد من العملاء سابقا، وتسلل من ثغرة الفوضى وعدم التنظيم للحصول على قروض من أكثر من مصدر في نفس الوقت بطريقة متهورة ومن دون وجه حق نتيجة غياب آليات التنسيق، في حين كان الهدف الأساسي بالنسبة لبعض المؤسسات المالية إجراء المعاملات بطريقة روتينية وبأسلوب بيروقراطي (خاص بها) يتجاهل كل التبعيات والمخاطر، قائم على استغلال حاجة العملاء والمبالغة في قيمة الفوائد والبنود الجزائية، ثم تقديم القروض والإغراءات المالية من دون مراعاة قدرة العميل على السداد نقدا، والتركيز فقط على كسب الربح حتى لو كان افتراضيا على الورق، أو على حساب رهن ممتلكات العميل الخاصة بما فيها منزله وبيعها في المزاد لتحصيل حقوقها وما ترتب على هذه السياسة من خسائر وأزمات اجتماعية، ولاحقا اقتصادية نتيجة زيادة «العرض» على البيوت والممتلكات والعقارات المرهونة، مقابل ضعف «الطلب» عليها، الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار بشكل كبير على الجميع، بما فيها البنوك التي حرمت بالمقابل من تحصيل أموالها، وكانت سببا أساسيا في الأزمة العالمية.

شكلت عملية الربط بين مفاصل القطاع العام فيما بينها من جهة وبين العام والخاص من جهة أخرى شراكة حقيقية بين القطاعيين من خلال الحكومة الإلكترونية، وأساسا جيدا يبنى عليه في مكافحة بيروقراطية القطاع الخاص ومركزية قرارات مؤسساته، والحد من تفلتها ووضعت سقفا لها، وساهمت في حماية العميل وحصنت أمنه الاجتماعي وحافظت على حقوق المؤسسات المالية وعززت الاستقرار الاقتصادي لما فيه المصلحة العامة، تماما كما ساهمت في مكافحة بيروقراطية القطاع العام بكل أشكالها، وبعد أن كانت البيرقراطية في بداية الثورة الصناعية إحدى الحلول التي اعتمدوها في إدارة الإنتاج، وربما كانت الحل الوحيد لتسيير أمورهم الإدارية، تحولت في زمن ثورة الاتصالات والمعلومات إلى عبء ثقيل يجب التخلص منها وسببا في تعطيله، بعد أن وفرت الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والأنظمة الذكية كل عناصر وآليات تطوير الإدارة وتفعيل الإنتاج.

بقلم: علي حبيب الأمين